اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 2011-03-10 رقم العدد: 15599 رقم الصفحة: 1 مسلسل: 5 رقم القصاصة: 1

كلمة الرياض

لا.. لأي وصاية خارجية..

يوسف الكويليت

■ في المؤتمر الذي عقده سمو وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل هناك العديد من النقاط الجوهرية التي تعرض لها في الشأن الداخلي والعربي، والخارجي، وقطعاً لا يمكن القبول بإملاءات أو أوامر من أي دولة

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 10-03-2011 رقم العدد: 15599 رقم الصفحة: 1 مسلسل: 5 رقم القصاصة: 2

كبرى أو صغرى أن تتحدث عن دولة مستقلة في قرارها وحريتها، والمملكة في طروحاتها وأهدافها ترفض مثل هذه السياسات، لاسيما وأنها تلبي مصالح تلك القوى التي لا يهمها تعميم «الفوضى الخلاقة» أو «الثورة الناعمة» وغيرهما من مصطلحات ما بعد التورط الغربي في الشأنين العراقي والأفغاني..

فنحن مجتمعاً ودولة لدينا غايات وأهدافاً قد لا تتطابق مع غيرها، وأن الحوار الذي نشأ في طرح القضايا المختلفة، بقي عنوان الاتجاه الإصلاحي الذي يقوده خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله في تعميم حرية التعبير، وطرح القضايا والبناء الوطني الشامل الذي جعل خارطة المملكة بمدنها وقراها وبواديها ورشة عمل تنموية ستحلّق بها إلى مصاف الدول المتقدمة، وهي ليست أماني، بل هي حقائق قائمة على الواقع المشاهَد، وحين يكون الرأي جماعياً مهما تعددت وجهات النظر المختلفة، فإنه الوسيلة لحصد المكاسب بعيداً عن الالتفاف على قرارات الدولة من أي مصدر خارجي..

لقد كانت بدايات التوحيد لهذا الكيان الكبير، أن خرّجَنا الموحد العظيم من مسلسل الدويلات والفراغات الأمنية التي طغى عليها الغزو من قبيلة لأخرى، أو من كيان أو إمارة تعتدي على جارتها، إلى دولة بأنظمة ومحاكم، حتى إن تفجر النفط كان اللازمة الأساسية التي أخرجتنا من حالة الفقر إلى الغنى مما جعلنا نواجه قوائم كبيرة من الاعتداءات والمؤامرات حتى جاء من ينادي بفرض قوانين على الدول الخليجية المنتجة للنفط بأن لا تُترك لها حرية التصرف في أموالها، وهي حكاية أقرب إلى الادعاء الساذج، لأن هذه الدول في فقرها لم تكن تستجدي أحداً، ولم تطالب بحصص متساوية مع مواطني تلك الدول..

الاستقرار الأمني ليس مطلباً، بل هو مصلحة عليا وقضية مصيرية لأن أي خلل في التوازن الاجتماعي لا يأتي بنتائج إيجابية، والشواهد قائمة في بلدان عربية وخارجية، بنفس الوقت، ليس الإصلاح أمراً يتعارض والمصالح الوطنية، لأن تلازم العمل الواحد يفرض ذلك، ومن مبدأ الشراكة والمسؤولية القائمة على التساوي في الواجبات لحصد النتائج ذات المكاسب، ومع ذلك لم ننسَ واجبنا العربي والعالمي عندما كنا البوصلة التي تهدي للتعايش وحسم الخلافات بالحوار والتراضي، وهي جميعاً مسؤوليات لا يقوى عليها إلا المؤهلون لها..